تعزيز الجهود الدولية ضد الفساد

د. غادة والى
- وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
- المدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة
- مدير مقر المنظمة الدولية

مما لا شك فيه أن الفساد يشكل تهديداً دولياً، فبالإضافة إلى آثاره السلبية الضخمة على المستوى الوطنى، يعيق الفساد التنمية المستدامة ويؤدى إلى تفاقم الجريمة على المستوى الدولى، حيث تعمل شبكات الفساد العابرة للحدود الوطنية على نهب وتهريب وغسل الأموال والموارد وتيسير الأعمال الإجرامية والإرهابية وتمويلها، وتستغل هذه الشبكات أى ثغرات بين النظم الوطنية المختلفة للتحايل على القانون والإفلات من العقاب.

ويترتب على الفساد العابر للحدود تكلفة اقتصادية ضخمة، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن الفساد يكلف العالم ما يقارب ٣ تريليونات دولار سنوياً، وهى كمية هائلة من الأموال التى تتسرب إلى حسابات المجرمين والفاسدين بدلاً من استثمارها فى التنمية والخدمات العامة، وتعد إفريقيا مثالاً واضحاً يعكس هذا الوضع، مع العلم أنها القارة الأكثر احتياجاً إلى استغلال مواردها وثرواتها لتحقيق التنمية، فالقارة الإفريقية تفقد أكثر من ٨٨ مليار دولار سنوياً عن طريق هروب رأس المال، وهو مبلغ يساوى إجمالى الدعم التنموى والاستثمار الأجنبى المباشر فى إفريقيا معاً، ونصف المبلغ المطلوب لتعويض العجز القائم فى تمويل أهداف التنمية المستدامة فى القارة.

إنّ التداعيات الجسيمة للفساد على المستوى الدولى والطابع العابر للحدود لعمليات شبكات الفساد يحتمان التعاون المكثف والفعال بين الدول لمواجهة الفساد بشكل مستدام وحماية حقوق الشعوب فى الاستفادة من ثرواتها لتحقيق آمالها وطموحاتها المشروعة فى التنمية، وقد نجحت دول العالم فى وضع إطار دولى شامل لهذا التعاون، متمثلاً فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التى تتمتع بعضوية شبه عالمية، حيث وصل عدد الدول المصدقة على الاتفاقية إلى ١٨٧ دولة، وبالرغم من وجود آلية دولية شاملة وفعالة وواسعة العضوية لمكافحة الفساد، تستمر تحركات وتدفقات الفساد فى استنزاف موارد الدول وفى الكثير من الأحيان ينجح الفاسدون فى الهروب من العدالة، وهو ما يقتضى طرح السؤال التالى: ما الذى ينقصنا لتحقيق تعاونٍ دوليٍّ أكثر فاعلية، يمَكن الحكومات من ملاحقة وتفكيك شبكات الفساد الدولية؟

ويعتبر عام ٢٠٢١ توقيتاً مثالياً للإجابة عن هذا السؤال، فالعام الحالى شهد عقد أول جلسة خاصة حول الفساد فى تاريخ الجمعية العامة للأمم المتحدة فى يونيو، والتى اعتمدت إعلاناً سياسياً هاماً يتضمن تعهد دول العالم بتكثيف الإجراءات القائمة لمكافحة الفساد وتعزيز التعاون الدولى، وفى ديسمبر ٢٠٢١ سيتم عقد المؤتمر التاسع للدول الأطراف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذى تستضيفه مصر فى مدينة شرم الشيخ، والذى بدوره سيمثل فرصة محورية لاستعراض ما شهده العام من تطورات ومبادرات تتعلق بمكافحة الفساد، ووضع ملامح مستقبل التعاون الدولى فى مجال مكافحة الفساد.

إنّ السبيل الأمثل لتحقيق مستوى التعاون الدولى الملائم للتصدى للفساد حول العالم يتمثل فى تعزيز وتطوير جهود تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، لترتقى هذه الجهود بنصوص وأهداف الاتفاقية والتعهدات الواردة فى الإعلان السياسى الصادر عن الجلسة الخاصة للجمعية العامة، ومن هنا يعمل مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة – والذى يعد الجهة المعنية بمتابعة ودعم تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد فى المنظومة الأممية – مع الدول أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولى على وضع آليات تيسر من تنفيذ الاتفاقية بشكل عملى على أرض الواقع.

لتحقيق ذلك، يجب العمل على عدد من المحاور، وهى:

معالجة الفجوة بين نصوص الاتفاقية وقدرات الدول على تنفيذها

حيث يستمر مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة فى تقديم الدعم الفنى والتقنى للدول لتحقيق ذلك، فقد قام المكتب خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٠ إلى يناير ٢٠٢١ بتدريب أكثر من ٢٥٠٠ مسئول فى ٣٥ دولة على التحقيق والملاحقة فى قضايا الفساد، بالإضافة إلى دعم أكثر من ١٢ دولة فى مراجعة التشريعات والسياسات الخاصة بمكافحة الفساد، وبالتوازى، تستمر آلية استعراض اتفاقية مكافحة الفساد فى تحديد الثغرات القائمة فى التنفيذ واحتياجات الدعم الفنى للدول المختلفة، وتعتمد هذه الجهود على التفاعل الإيجابى والنشط من قبل السلطات والجهات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد، والتى هى الأقدر على تحديد احتياجاتها.

التداعيات الجسيمة للفساد على المستوى الدولى والطابع العابر للحدود لعمليات شبكات الفساد يحتمان التعاون المكثف والفعال بين الدول لمواجهة الفساد بشكل مستدام وحماية حقوق الشعوب فى الاستفادة من ثرواتها

تكريم د. غادة والي من السيد رئيس هيئة الرقابة الإدارية ضمن إحدى الفعاليات بالهيئة

إذا استغل المجتمع الدولى الفرصة التاريخية المتمثلة فى عام ٢٠٢١، سيكون هذا العام نقطة انطلاق لتحقيق نقلة نوعية فى جهود مكافحة الفساد حول العالم، وفى التعاون الدولى من أجل إعلاء مبادئ النزاهة والشفافية

تيسير التعاون العملى المباشر بين جهات إنفاذ القانون والملاحقة

فنصوص اتفاقية مكافحة الفساد تضع أساساً قوياً للتعاون الرسمى وغير الرسمى لمكافحة الفساد، إلا أنه هنالك احتياجاً لأطر عملية تفعل مثل هذا التعاون، ومن هذا المنطلق قام المكتب الأممى للمخدرات والجريمة بإنشاء شبكة GlobE الدولية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، والتى ستوفر منصة تفاعلية لتبادل المعلومات الخاصة بقضايا الفساد بشكل فورى بين الجهات الوطنية فى الدول المختلفة، بما يكمل ويدعم الإجراءات الرسمية للتعاون القانونى التى يصعب استكمالها بسرعة تواكب سرعة تحرك شبكات الفساد، وقد تم إطلاق الشبكة على هامش الجلسة الخاصة للجمعية العامة حول الفساد فى يونيو ٢٠٢١، وفى أكتوبر ٢٠٢١ سيعقد أول اجتماع للهيئات الأعضاء بالشبكة فى فيينا، تعالج هذه المبادرة تحدياً حقيقياً يواجه الدول فى تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، وتمثل إطاراً مكملاً لها، إلا أن نجاح الشبكة سيعتمد على قيام أكبر عدد ممكن من مؤسسات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون حول العالم بالمشاركة فيها بشكل فعال والاستفادة منها لتبادل المعلومات والخبرات فى نطاق واسع.

المشاركة المجتمعية فى الوقاية من الفساد.

حيث إن خط الدفاع الأول أمام الفساد هو نشر مبادئ النزاهة والشفافية فى المجتمعات وبين الأفراد، وفى هذا الصدد يُعد ضمن أهم أركان الوقاية دور الشباب الذين هم أكثر قدرة على إحداث التغيير المجتمعى من خلال النشاط والابتكار، وفى هذا الصدد، يعمل المكتب الأممى للمخدرات والجريمة حالياً على مبادرة «الشباب من أجل النزاهة»، والتى تهدف إلى تمكين الشباب كشركاء أساسيين ضد الفساد، وإدماج موضوعات النزاهة ورفض الفساد فى المناهج التعليمية، بالإضافة إلى الترويج للنزاهة من خلال الرياضة، وهو مجال هام يشهد تعاوناً فعليّاً بين مكتب المخدرات والجريمة من جانب والاتحاد الدولى لكرة القدم (الفيفا) واللجنة الأولمبية الدولية من جانب آخر، وسيتم إطلاق مبادرة «الشباب من أجل النزاهة» فى موتمر الدول الأطراف الذى سيعقد فى شرم الشيخ فى ديسمبر ٢٠٢١، وذلك فى حدث خاص سيتضمن مسابقة بين الشباب لتطوير أفكار وأدوات جديدة لمكافحة الفساد من خلال التكنولوجيا الحديثة، وهو نموذجٌ للأنشطة التى يمكن تنفيذها حول العالم لمشاركة الشباب والمجتمعات فى مواجهة الفساد والترويج للنزاهة.

الشراكة الفعالة مع القطاع الخاص.

فالشركات والبنوك يقع عليها مسئوليةً كبيرةً فى مكافحة الممارسات الفاسدة ورصد ووقف التدفقات المالية غير المشروعة وعائدات الجريمة، حيث إنه من مصلحة القطاع الخاص العمل فى منظومة نزيهة تتيح التنافس الحر والشفاف، ويتطلب ذلك إشراك القطاع الخاص فى أنشطة ومبادرات التعاون الدولى ضد الفساد، ويعد ضمن أبرز الأمثلة لذلك «العهد العالمى للأمم المتحدة» (UN Global Compact)، والذى يضم عدداً من شركات القطاع الخاص ويضعها فى شراكة مع الأمم المتحدة من أجل ممارسة العمل الخاص بشكل يراعى ويدعم التنمية المستدامة والأهداف المجتمعية، ومن أهمها الوقاية من الفساد ومكافحته، كذلك يتولى المكتب الأممى للمخدرات والجريمة مسئولية دعم ومتابعة المبدأ رقم ١٠ من مبادئ العهد وهو المعنى بمكافحة الفساد فى القطاع الخاص، كما أنه من المهم الاستفادة من خبرات وموارد القطاع الخاص لتنفيذ أنشطة فى دعم النزاهة وتدريب العاملين فى القطاع الخاص على الوقاية من الفساد، ومن الأمثلة التى يحتذى بها فى هذا الصدد مبادرة شركة «سيمنز» التى ينفذها مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، والتى مولت أنشطة بناء قدرات بحوالى ٥ ملايين دولار فى دول إفريقية ولاتينية وعربية، ومنها أنشطة تدريب حول النزاهة فى القطاع الخاص يتم تنفيذه فى مصر.

القارة الإفريقية تفقد أكثر من ٨٨ مليار دولار سنوياً عن طريق هروب رأس المال، وهو مبلغ يساوى إجمالى الدعم التنموى والاستثمار الأجنبى المباشر فى إفريقيا معاً، ونصف المبلغ المطلوب لتعويض العجز القائم فى تمويل أهداف التنمية المستدامة فى القارة

د.غادة والى وتوماس باخ رئيس اللجنة الأولمبية بعد توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون فى مجال مكافحة الفساد الرياضى

مجال الرياضة يشهد تعاوناً فعليّاً بين مكتب المخدرات والجريمة من جانب والاتحاد الدولى لكرة القدم (الفيفا) واللجنة الأولمبية الدولية من جانب آخر، وسيتم إطلاق مبادرة «الشباب من أجل النزاهة» فى موتمر الدول الأطراف الذى سيعقد فى شرم الشيخ فى ديسمبر ٢٠٢١

رصد الروابط بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة وخاصة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

حيث إن الفساد هو أحد أخطر العوامل التى تسهل العمليات الإرهابية والإجرامية، إذ إنه يتيح لشبكات تمويل وغسل أموال مثل هذه الأنشطة، وييسر تهريب السلع الممنوعة عبر الحدود، ويتسبب فى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى الجريمة والإرهاب، ومن ثم فإنه من الضرورى مكافحة هذه التحديات من منظور شامل يسمح برصد التدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود الدولية وتحديد منشأها ومقصدها وملاحقة المسئولين عنها والمستفيدين، على النحو الذى يرصد الروابط بين هذه الجرائم ويسمح بملاحقتها بشكل موحد، وأخص بالذكر هنا أهمية التعاون بين وحدات التحقيق المالية فى الدول المختلفة بهدف رصد وتفكيك شبكات تمويل الإرهاب، وهناك دور مهم تلعبه البنوك المركزية فى الدول المختلفة فى المساهمة فى رصد هذه التمويلات.

د.غادة والى تلتقى السيد المستشار عمر مروان وزير العدل المصرى لمناقشة أوجه التعاون مع منظمة الأمم المتحدة

ولقد ضاعفت جائحة «كوفيد-١٩» من مخاطر الفساد، فعمقت الجائحة من تحديات الفقر والبطالة وعدم المساواة، وهى كلها عوامل تؤدى إلى الفساد، حيث يلجأ الأفراد إلى الممارسات الفاسدة لتعويض احتياجاتهم المادية، الأمر الذى تستغله الجماعات الإجرامية لتحقيق مصالحها عبر الوسائل غير المشروعة التى يتيحها الفساد، ومن جهةٍ أُخرى؛ شهدنا أشكالاً مستجدةً من الفساد تتعلق بإطار الجائحة بشكل محدد، مثل الفساد فى عمليات شراء الأدوات الطبية فى القطاع الصحى العام، وكذلك فى عمليات توزيع اللقاح وفى تصنيع الأدوية المغشوشة، وتؤكد هذه التطورات أهمية التعاون الدولى ضد الفساد من أجل وضع أطر مستدامة للتنسيق خلال الأزمة وفى مرحلة إعادة البناء.

وفى هذا الصدد سيمثل مؤتمر الدول الاطراف باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد فى شرم الشيخ فرصة فريدة، فهو ليس مؤتمراً دولياً فحسب، بل إنه أفضل مناسبة لوضع خارطة طريق دولية لمكافحة الفساد خلال الفترة المقبلة، فالإعلان السياسى الذى سيعتمده المؤتمر سيتناول الفساد فى إطار الأزمات، وهو ما يمكن استغلاله لتفعيل دروس الجائحة فى مكافحة الفساد وبناء الوقاية منه، كما سيسمح المؤتمر بمتابعة الخطوات الهامة التى اتخذت مؤخراً ارتباطاً بالالتزام الدولى بالتصدى للفساد والبناء عليها، وتفعيل التعاون العملى، ومشاركة الشباب، وغيرها من العناصر التى يمكن تجميعها فى منظور شامل،

أخيراً وليس آخراً، أود الإشارة إلى الدور المحورى للأجهزة الوطنية للرقابة ومكافحة الفساد فى دفع الجهود الدولية إلى الأمام، فالمساعى الدولية لن تنجح إلا إذا كانت قائمة على أسس وطنية صلبة فى كل دولة، ولذلك فإن الخطوة الأولى لإنجاح هذا التعاون الدولى يتمثل فى دعم الأجهزة الرقابية الوطنية وحماية قدرتها على ممارسة عملها باستقلالية وحرية تامة وبما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان والعدالة، فالنزاهة فى العالم وفى الدولة وفى المجتمع تبدأ بالنزاهة فى الجهات المسئولة عن حمايتها من الفساد.

وعندما تقوم الهيئات الرقابية بدورها الوطنى فى تطوير السياسات اللازمة لمكافحة الفساد على كافة المستويات وفى كل القطاعات، ورفع الوعى المؤسسى والمجتمعى بأهمية التصدى للفساد، والتنسيق مع الجهات الوطنية الأخرى وخاصة أجهزة المحاسبات، فهى تسهم فى مساعى تحقيق مجتمعات خالية من الفساد، بل وتعزز من أفاق التعاون عبر الحدود، فالآليات الوطنية الناجحة هى شرط أساسى للتعاون الدولى الفعال.

إذا استغل المجتمع الدولى الفرصة التاريخية المتمثلة فى عام ٢٠٢١، سيكون هذا العام نقطة انطلاق لتحقيق نقلة نوعية فى جهود مكافحة الفساد حول العالم، وفى التعاون الدولى من أجل إعلاء مبادئ النزاهة والشفافية.

عام ٢٠٢١ يمثل نقطة فارقة لتوحيد وتعزيز الجهود الدولية ضد الفساد